

النفط الكويتي يرتفع إلى 61 دولاراً

عند التسوية 59.42 دولار للبرميل وتراجعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 15 سنتاً لتسجل عند التسوية 53.78 دولار للبرميل.

من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول منخفضة 49 سنتاً لتبلغ

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 57 سنتاً ليلج 61.00 دولار في تداولات أمس مقابل 60.43 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقاً للسعر المعلن

قيمة تداول الشركات أهم أغراض إدراجها

«الشان»: حان الوقت لتشخيص شامل وصياغة سياسات تحفظ الثقة في البورصة



أن ضمن هذه الشركات شركات جيدة، ولأسباب منها إحتكار الملكية، ومنها عدم الوعي بحقيقة وضعها، تنحسر سيولتها. ولكن، ضمنها أيضاً عدد كبير آخر لا مبرر لإدراجها مع إستمرار شحة سيولتها، وحتى لا تؤثر على الثقة في بقية الشركات، ومعها الثقة في تداولات البورصة، لا بد من تشجيعها على الغاء إدراجها. وباستعراض سيولة البورصة المحلية الجيدة مقارنة ببورصات الإقليم، تم إنحراف تلك السيولة الجيدة على مستوى البورصة وبالتعبئة على مستوى قطاعها ومستوى شركاتها، نعتقد أن حان الوقت لتشخيص شامل وصياغة سياسات تحفظ الثقة في البورصة المحلية.

بعدهم راوحت سيولة أدناهم عند 1.058 دينار كويتي وأعلامهم بنحو 23.082 دينار كويتي، بمجموع سيولة للشركات الإحدى عشر بحدود 121.8 ألف دينار كويتي. وهناك 54 شركة مدرجة أخرى راوحت قيمة سيولتها المطلقة ما بين 28.3 ألف دينار كويتي لأدناها وأقل من مليون دينار كويتي أو نحو 964 ألف دينار كويتي لأعلاها، وكان نصيبها مجتمعة من السيولة نحو 22.8 مليون دينار كويتي، أو نحو 0.39% من إجمالي سيولة البورصة ونسبتها نحو 31% من عدد الشركات المدرجة. ونحن نقدر أن سيولة الشركة أي قيمة تداولاتها أهم أغراض إدراجها، والمؤكّد

الكويتي»، وهو أعلى الشركات سيولة في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري، على 16.2% من مجمل سيولة البورصة، وشاركه «بنك الكويت الوطني» بنحو 13.94% من السيولة، ليستحوذ الإثنان على نحو 30.13% من كل السيولة، تلاهما كلاً من «الأهلي المتحد-البحرين»، بنحو 10.79% من السيولة، و«بنك الخليج» بنحو 10.11% من مجمل السيولة. على التقبض تماماً، هناك 5 شركات مدرجة من الأقل سيولة، لم يتعد نصيبهم منها مجتمعة 1.000 دينار كويتي، ثلاث ضمنها بدون تداول، وواحدة فقط 15 دينار كويتي تداول، والخامسة بنحو 795 دينار كويتي. وهناك 11 شركة من الأقل سيولة

ورد في تقرير الشان الأسبوعي الصادر أمس سيولة الشركات المدرجة (يناير - سبتمبر 2019) أن ما ينطبق على البورصة بشكل عام وقطاعاتها الإثني عشر، من البديهي أن ينطبق ذلك الإنحراف الشديد في السيولة على شركاتها، فالشركات الخمس الأكثر سيولة إستحوذت على 57.73% من مجمل سيولة البورصة منذ بداية العام الجاري حتى نهاية سبتمبر. وإستحوذت 11 شركة تليها في مستوى السيولة على 25.71% من مجمل سيولة البورصة، ذلك يعني أن 16 شركة مدرجة إستحوذت على 83.44% من مجمل سيولة السوق تاركة نحو 16.56% من السيولة لـ 159 شركة مدرجة أخرى. وإستحوذ «بيت التمويل

ارتفاع سيولة قطاع المصارف إلى نحو 3.833 مليار دينار نهاية سبتمبر



نحو 58.97%. ثاني أكبر القطاعات سيولة والذي يشارك قطاع المصارف في ارتفاع كبير لسيولته المطلقة وتفق مساهمته في السيولة على مساهمته في القيمة الرأسمالية، هو قطاع الاتصالات، حصص القطاع نحو 12.89% من سيولة البورصة لما مضى من العام الجاري مقابل 10.08% لنفس الفترة من عام 2018، وزادت سيولته المطلقة ما بين الفترتين من نحو 298.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 782 مليون دينار كويتي، بنمو في السيولة المطلقة بحدود 162.1%. وشارك القطاع الثلاثة السائلة الأخرى، كلها حققت زيادة مطلقة في سيولتها، وكلها خسرت في مساهمتها النسبية منها، وكلها كانت مساهمتها في القيمة الرأسمالية في البورصة أعلى من مساهمتها في نصيبها من السيولة.

قال تقرير الشان الأسبوعي الصادر عن سيولة القطاعات (يناير - سبتمبر 2019) أنه ما ينطبق على سيولة أسواق البورصة الكويتية من خواص إنحراف السيولة بشكل عام، ينطبق على الإنحراف في سيولة قطاعاتها، فهناك 5 قطاعات يمكن الحكم على سلامة سيولتها، بينما يقابلها 7 قطاعات سيولتها، أي قيمة تداولاتها، شحيحة. القطاعات الخمسة السائلة حصصت 96.77% من سيولة البورصة في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري، وزادت من سيولتها بعد أن كان نصيبها من السيولة في الشهور التسعة الأولى من عام 2018 نحو 92.85%، بينما انخفض نصيب القطاعات غير السائلة من 7.15% لنفس الفترة في عام 2018 إلى نحو 3.23% في العام الجاري.

14 شركة مدرجة تفوق أسعار أسهمها ضعف قيمتها الدفترية

49%. ذلك يعني أن نحو 67% أو ثلثي الشركات المدرجة تباع بخصم على قيمة أسهمها الدفترية بما يعادل أو يزيد كثيراً على 30%. إضافة إلى 19 شركة أخرى تباع بخصم على قيمة أسهمها الدفترية بما يراوح بين 1% و29%. والوضع لن يختلف كثيراً لم تم القياس على أوضاع الشركات المدرجة كما في نهاية سبتمبر الفائت، ولكن بيانات القيم المالية لو تتوفر بعد حتى ذلك التاريخ.

ويظل من المنصف القول بأن بعض الهامش السالب ما بين سعر السوق والقيمة الدفترية مبرر، فالأوضاع المضطربة في العالم وفي الإقليم ترجح تفضيل السيولة، كذلك بعض الشك في سلامة القيم الدفترية مقبول ومبرر، ولكنها عندما يظل الفرق هذا العدد الكبير وبشكل الهوامش الواسعة من الخصم، لاشك أنها ظاهرة تحتاج علاج. والعلاج لن يخرج عن جهد في اتجاه الحد من العرض غير الضروري، أي غرلة الشركات المدرجة، وتعزيز جانب الطلب وذلك بإستكمال إصلاحات البورصة، مثل مزيد من الشفافية ودعم صناعة السوق، ثم التوعية بأوضاع الجيد من الشركات.



أو 22.3% من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية. في المقابل، هناك 75 شركة أو نحو 42.9% من عدد الشركات المدرجة تباع بخصم عن قيمة السهم الدفترية بـ 50% وأكثر، تزاملاً 42 شركة أو نحو 24% من عدد الشركات المدرجة تباع بخصم على القيمة الدفترية للسهم ما بين 30%

ذكر تقرير الشان الأسبوعي الصادر عن أسعار الأسهم وعادلة التسعير، لقد ذكرنا مراراً أن أهم مؤشرات البورصة هو مؤشر سيولتها، ونجحت بورصة الكويت بعد إعادة تنظيمها من رفع مستوى سيولتها بشكل جوهري، حيث ارتفعت سيولتها للشهور الستة الأولى من العام الجاري بنحو 166.2% مقارنة بسيولة الشهور الستة الأولى من عام 2018، وزاد بنحو 105% للشهور التسعة الأولى من العام الجاري عن الفترة المماثلة من عام 2018. ذلك تطور طيب أدى إلى دعم مؤشر السوق العام الذي كسب 10.7% خلال نفس الفترة، وظل هناك خلل لا بد من معالجته وهو أن ارتفاع السيولة والمكاسب الرأسمالية التي تبعثها ظلت على إنحرافها، فإنتعست إيجاباً على أسعار الشركات السائلة، وربما سلباً على الشركات غير السائلة وعددها أكبر بكثير.

ضمن القطاعات النشطة تصدّر قطاع المصارف حجم السيولة ومعدل نموها ما بين الأرباع الثلاثة الأولى من السنتين 2018 و2019، فحصد 63.19% من سيولة البورصة لما مضى من العام الجاري بعد أن كان نصيبه منها 51.99% لنفس الفترة من عام 2018، وبالمطلق، أي بقيمة تداولاته، ارتفعت سيولته من نحو 1.538 مليار دينار كويتي حتى نهاية سبتمبر من عام 2018، إلى نحو 3.833 مليار دينار كويتي حتى نهاية سبتمبر من العام الجاري، أي أكثر من تضاعفت، أو زادت بنحو 149.2%. وساهمت زيادة سيولته في ارتفاع قيمته الرأسمالية -السوقية- ما بين الفترتين بنحو 21.7% ليحقق القطاع أعلى مكاسب بورصة الكويت، وفاق نصيبه من سيولة البورصة مساهمته في قيمتها البالغة

230 مليار دولار سيولة بورصات الخليج السبع

وبينما لازل السوق السعودي هو السوق المهمين في نصيبه من سيولة أسواق الإقليم رغم انخفاض نصيبه من إجمالي السيولة من 78.9% للشهور التسعة الأولى من عام 2018 إلى 75% ما مضى من العام الجاري، حققت بورصة الكويت ارتفاعاً في نصيبها من إجمالي السيولة من 4.5% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018 إلى نحو 8.7% حالياً لتصبح ثاني أعلى البورصات في الإقليم سيولة.

ومؤشر السيولة هو المؤشر الأهم كما ذكرنا مراراً، فهو دليل على ارتفاع مستوى الثقة في أداء إدارة البورصة وفي سلامة معلومات شركاتها المدرجة المعلنه، والمحافظة على جاذبية البورصة للسيولة عامل حيوي. ونعتقد أن هناك حاجة لأن يبذل جهد لدعم ثقة المستثمر المحلي في «بورصة الكويت» فلأزالت الغلبة لبيعه على شرائه، ولا بد من جهد لتعديل الإنحراف في سيولة البورصة حيث لازالت نصف شركاتها تحظى بأقل من 1% منها، وبعضها يباع بنصف قيمته الدفترية كما سنحاول التعرض له في فقرات لاحقة من تقريرنا.



أكبر الخاسرين في مستوى السيولة كان سوق مسقط الذي فقدت سيولته نحو 13%، ومعها كان أكبر بورصات الإقليم خسارة فيما مضى من العام الجاري، حيث فقد مؤشر نحو 7.1% -خسارتا كلاً من بورصة قطر والسوق السعودي في السيولة كانتا أقل من 1% لكل منهما، ومعها لم تحقق بورصة قطر سوى 0.7% مكاسب لمؤشرها، بينما حقق السوق السعودي مكاسب بحدود 3.4%.

جاء في تقرير الشان الأسبوعي عن سيولة البورصات الخليجية (يناير - سبتمبر 2019): ارتفاع إجمالي سيولة بورصات إقليم الخليج السبع في الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري بنسبة 4.3% مقارنة بالأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018، وبلغ إجمالي السيولة نحو 230 مليار دولار أمريكي حتى نهاية سبتمبر الفائت. ولم يكن ارتفاع السيولة شامل، ولكنه نتج نتيجة لارتفاع في سيولة ثلاث بورصات فقط، ارتفاعاً إثنان ضمنها كبير، بينما حققت البورصة الرابع الأخرى انخفاض متفاوت في سيولتها، إثنان منها حققا انخفاضاً طفيفاً، وكانت أعلاها ارتفاعاً في السيولة «بورصة الكويت» التي حققت نمواً في سيولتها حتى نهاية سبتمبر بحدود 103.5%، ومعها حقق مؤشرها العام مكاسب بنحو 11.8%، وتلك ثاني أعلى مكاسب البورصات السبع، ثاني أعلى البورصات ارتفاعاً في سيولتها بورصة أبو ظبي بنحو 50.1%، ولكن مكاسب مؤشرها لم تتعد 2.9% وجاءت خامسة في مستوى المكاسب. بورصة البحرين هي البورصة الثالثة التي حققت سيولتها

«التجاري» يستعرض مزايا حساب النجمة في «التجارية»

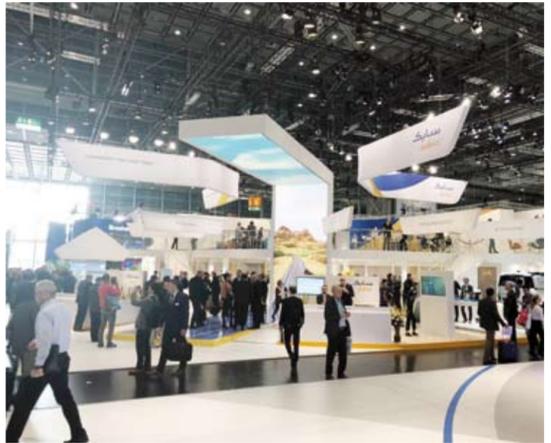


أعلن البنك التجاري عن تواجده في برج النجمة التجارية اعتباراً من اليوم الأحد الموافق 20 أكتوبر إلى يوم الثلاثاء 22 أكتوبر من خلال جناح يتم إقامته في البرج بهدف عرض مزايا حساب النجمة الذي يوفر لأصحابه فرصة الفوز بأكثر جائزة سنوية نقدية بقيمة مليون ونصف دينار كويتي (1.500.000) والتي تعد الجائزة النقدية الأكبر التي يوفرها حساب مصرفي ليس فقط على مستوى الكويت بل على مستوى العالم والتي دخل بها البنك سجل جينيس للأرقام القياسية بتقدمه لهذه الجائزة الكبرى المرتبطة بحساب مصرفي.

ووفق يتواجد في جناح التجاري على مدى الأيام الثلاثة موظفو إدارة التسويق والمبيعات التابعة لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد لتعريف رواد وزوار برج التجارة بمميزات حساب النجمة وكيفية فتح هذا الحساب والتأهل لدخول السحوبات الأسبوعية المرتبطة بهذا الحساب وكذلك التأهل للدخول في السحب على الجائزة الكبرى وذلك على زيادة الرصيد المتوفر فيه قبل تاريخ 1 نوفمبر 2019، كونه الموعد النهائي للتأهل لدخول السحب على جائزة الـ (1.500.000) دينار كويتي، علماً أنه بإمكان عملاء البنك الحاليين فتح حساب النجمة وإيداع مبلغ للدخول في السحب بخطوات بسيطة من خلال تطبيق البنك CBK mobile. والبنك التجاري الكويتي ي يدعو الجمهور الكريم ورواد برج التجارة لزيارة جناح البنك للتعرف على مزايا حساب النجمة والجوائز القيمة التي يقدمها هذا الحساب للعملاء وكذلك آلية فتح الحساب بإيداع 100 دينار كويتي والاحتفاظ بمبلغ لا يقل عن 500 دينار كويتي لدخول جميع السحوبات على كافة الجوائز التي يقدمها الحساب، علماً بأنه كلما زاد المبلغ المحفوظ به في الحساب زادت معه فرص فوز العميل حيث أن كل 25 دينار توفر فرصة واحدة للفوز والسحب كذلك في السحب السنوي على الجائزة الكبرى بمبلغ (1.500.000) دينار كويتي والذي سوف يقام في شهر يناير 2020.

السعودية والكويت تشاركان بمعرض «كبه» الدولي

دول الخليج تستحوذ على 15 بالمئة من صناعة البلاستيك في العالم



الكشف عن معرض «كبه» الدولي، أكبر معرض للبلاستيك بالعالم، أن دول الخليج تعد لاعباً رئيسياً للمنتجات البلاستيكية بالعالم، ويمثل حجم إنتاجها من البلاستيك 15% من مجمل الإنتاج العالمي. وأعلن مشاركون في المعرض، المنعقد حالياً في مدينة «ديسلدورف» الألمانية، أن السعودية والإمارات والكويت تنتج ما يزيد عن 30 مليون طن من البلاستيك سنوياً، وسيترفع الإنتاج بحلول العام المقبل إلى 34 مليون طن سنوياً. وتوقعت دراسة عرضت بالمعرض أن تنمو صناعة البلاستيك والبتروكيماويات والطاقات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة تتراوح ما بين 6% و6% في المتوسط خلال العقد المقبل. وذكرت دراسة للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات أن 85% من إنتاج دول

الخليج من البلاستيك يصدر للخارج، لافتة إلى أن قطاع إنتاج البلاستيك قطاع صناعي واعد بدول الخليج، يحقق أرباحاً بمليارات الدولارات، ويوظف 160 ألف شخص. وتشارك الإمارات والسعودية والكويت ومصر ولبنان في معرض الأرباع الماضي ويستمر حتى يوم 23 أكتوبر الجاري، ويجمع 220 شركة عالمية ورائدة في إنتاج البلاستيك من 165 دولة على مستوى العالم لعرض منتجاتها وعملياتها، على مساحة 178 ألف متر مربع. وقالت بترا كالمان، مدير وحدة البلاستيك والمطاط في شركة «ميسي دوسولورف» المنظمة للمعرض، أن المعرض يستقطب ما يزيد عن 40 ألف زائر يومياً للتعرف على أحدث الآلات المصنعة للبلاستيك.